

كي بي إم جي
منطقة رقم ٢٥ الطريق الدائري الثالث
شارع ٢٣٠
مبنى ٢٤٦
ص.ب.: ٤٤٧٣، الدوحة
دولة قطر
تليفون: +٩٧٤ ٤٤٥٧ ٦٤٤٤
فاكس: +٩٧٤ ٤٤٣٦ ٧٤١١
الموقع الإلكتروني: home.kpmg/qa

تقرير التأكيد المستقل المحدود

إلى السادة المساهمين في شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

تقرير حول امتثال الشركة لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك قانون حوكمة الشركات للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ("هيئة قطر")، فقد تم تكليفنا من قبل مجلس إدارة شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق ("الشركة") للقيام بمهمة تأكيد محدودة بشأن تقييم مجلس الإدارة ما (أ) إذا كانت الشركة لديها عملية قائمة للامتثال لنظامها الأساسي، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة وما (ب) إذا كانت الشركة ملتزمة بمتطلبات مواد النظام خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، ويشار إليهما معاً باسم "بيان حوكمة الشركات".

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية:

- إعداد وتقديم بيان حوكمة الشركات امتثالاً للنظام. قدم مجلس الإدارة بيان حوكمة الشركات الذي تمت مشاركته مع كي بي إم جي في 5 مارس ٢٠٢٥ (الملحق ١).
- تصميم وتطبيق والحفاظ على الرقابة الداخلية ذات الصلة بإعداد وعرض البيان الخالي من الأخطاء الجوهرية بصورة عادلة، سواء كانت بسبب الاحتيال أو الخطأ.
- منع واكتشاف الاحتيال وتحديد وضمان وجود عملية لدى الشركة للامتثال لنظامها الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة والامتثال لأحكام القانون.
- التأكد من تلقي الإدارة والموظفين المشاركين في إعداد البيان التدريب المناسب وعن تحديث الأنظمة بصورة مناسبة، وعن تغطية أي تغييرات في التقارير لجميع وحدات الأعمال الهامة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

مسؤولياتنا

مسؤولياتنا هي فحص البيان الذي أعدته الشركة وإصدار تقرير عنه يتضمن نتيجة تأكيد مستقل محدود استنادا إلى الأدلة التي حصلنا عليها. قمنا بأداء مهمتنا وفقا للمعيار الدولي لعمليات التأكيد رقم ٣٠٠٠ (المنقح)، مهام التأكيد بخلاف عمليات وتدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية، الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأمين.

يتطلب هذا المعيار التخطيط للإجراءات وأدائها للحصول على مستوى معقول من التأكيد حول ما إذا كان البيان معروض بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، وفقاً لمتطلبات المادة ٢٤ (٤) من القانون.

نحن نطبق المعيار الدولي لإدارة الجودة ١، والذي يتطلب من الشركة تصميم وتنفيذ وتشغيل نظام إدارة الجودة بما في ذلك السياسات أو الإجراءات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

التزمنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (متضمنة المعايير الدولية للاستقلالية)" (قواعد السلوك الأخلاقي)، والمبنية على أساس المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

تعتمد الإجراءات المختارة على فهمنا لامتثال للنظام الأساسي الخاص بها، وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، وامتثالها لمواد النظام وظروف المشاركة الأخرى، واعتبارنا المجالات التي من المحتمل أن تنشأ فيها حالات عدم امتثال جوهرية.

وفي سبيل التوصل إلى فهم لأسلوب الشركة للالتزام بنظامها الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والتزام الشركة لمواد النظام والظروف الأخرى للمهمة، وضعنا في الاعتبار العملية المستخدمة لإعداد البيان بغرض صياغة إجراءات تأكيد مناسبة في ضوء تلك الظروف، ولكن ليس لأغراض التعبير عن استنتاج بشأن فعالية عملية الشركة أو الرقابة الداخلية على الإعداد والعرض العادل للبيان.

وتضمنت مهمتنا تقييم مدى ملاءمة الإجراءات المتبعة للالتزام الشركة بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة، والالتزام بمواد النظام، ومدى ملاءمة المعايير المستخدمة من قبل الشركة في إعداد البيان في ظروف المهمة، وتقييم مدى ملاءمة السبل والسياسات والإجراءات والنماذج المستخدمة في إعداد البيان.

تختلف الإجراءات المتبعة في القيام بمهمة التأكيد المحدود في طبيعتها وتوقيتها، وبصورة أقل في مداها، عن مهمة التأكيد المعقول. وبناءً على ذلك، يقل مستوى التأكيد الذي تم التوصل إليه في مهمة التأكيد المحدود بشكل كبير عن التأكيد الذي يتم التوصل إليه لو تم إجراء مهمة تأكيد معقول.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

مسؤولياتنا (تابع)

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود الخاصة بنا تقييم الجوانب النوعية أو فعالية الإجراءات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات مواد النظام.

تتضمن الإجراءات المتبعة في مراجعة البيان، على سبيل المثال لا الحصر، التالي:

- فحص التقييم الذي أجراه مجلس الإدارة للتحقق مما إذا كان لدى الشركة الإجراءات الكفيلة بالالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة مواد النظام؛
 - فحص الإثباتات المؤيدة التي قدمها مجلس الإدارة للتحقق من التزام الشركة بمواد النظام؛ و
 - القيام بإجراءات إضافية عند الضرورة للتحقق من التزام الشركة بالنظام (على سبيل المثال: مراجعة سياسات وإجراءات وممارسات حوكمة الشركات، وغيرها).
- كجزء من هذه المهمة، لم نقوم بتنفيذ أي إجراءات عن طريق التدقيق أو المراجعة أو التحقق من البيان أو السجلات الأساسية أو المصادر الأخرى التي تم استخراج البيان منها.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات التي ستدرج في تقرير حوكمة الشركات السنوي للشركة والذي سيتم إدراجه كجزء من التقرير السنوي الذي من المتوقع أن يتم إتاحتها لنا بعد تاريخ هذا التقرير. سيتم تضمين بيان حوكمة الشركات وتقرير التأكيد المحدود عليه في التقرير السنوي. إذا توصلنا إلى وجود خطأ جوهري في التقرير السنوي وتقرير حوكمة الشركات السنوي عند اطلاعنا عليهما، فنحن مطالبون بإبلاغ الأمر لمجلس الإدارة.

خصائص وقيود البيان

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها الكيانات لاعتماد الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يطبقون الإجراءات، وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء، وتقييمهم لما إذا كان إجراء الامتثال قد تم تنفيذه بشكل فعال، وفي بعض الحالات لن يحتفظوا بمراجعة الحسابات. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الامتثال سيتبع أفضل الممارسات التي تختلف من كيان إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير للمقارنة معها. تخضع المعلومات غير المالية لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة للطريقة المعمول بها لضمان الامتثال للنظام الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك الامتثال مع النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات. بسبب القيود المتأصلة في الضوابط الداخلية على الامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة غير السليمة للضوابط، قد تحدث أخطاء جوهريّة بسبب الخطأ أو الاحتيال ولا يتم اكتشافها.

تم إعداد البيان للوفاء بالاحتياجات العامة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وبالتالي قد لا يتضمن كل وجه من أوجه المعلومات التي قد يعتبرها كل مستخدم هامة في البيئة الخاصة به.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق.

المعايير

معايير هذه المهمة هي تقييم أسلوب الالتزام بالنظام الأساسي للشركة وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة والالتزام بأحكام مواد النظام.

الاستنتاجات

تشكلت النتيجة التي توصلنا إليها على أساس الأمور المُبيّنة في هذا التقرير ورهنًا بها.

نرى أن الدليل الذي حصلنا عليه كافٍ ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا إليها.

وبناءً على نتائج إجراءات التأكيد المحدود التي أجريناها، لم يتبادر إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بأن (أ) أن لدى الشركة الإجراءات الكفيلة للالتزام بالنظام الأساسي وبأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة؛ و

(ب) أن الشركة ملتزمة بأحكام مواد النظام

ولم يتم توضيحها بشكل عادل في جميع النواحي الجوهرية وفقًا للمتطلبات وفقًا للمادة ٢٤ (٤) من القانون. باستثناء عدم الامتثال كما هو مذكور في بيان حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

تأكيد المسألة

نلفت الانتباه إلى عدم الامتثال كما هو مذكور في بيان حوكمة الشركات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالمادة (٢٢).

استنتاجنا لا يتغير فيما يتعلق بهذه المسألة.

تقرير التأكيد المستقل المحدود (تابع)

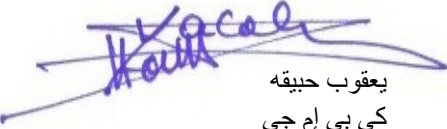
شركة المجموعة القطرية الإسلامية للتأمين ش.م.ع.ق

تقييد استخدام تقريرنا

تم إعداد تقريرنا لمساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية فقط.

تم تصميم تقريرنا لتلبية متطلبات قانون حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وتنفيذ المسؤوليات الموكلة إلى المدققين الخارجيين كما هو محدد في المادة ٢٤ من القانون. لا ينبغي اعتبار تقريرنا مناسباً للاستخدام أو الاعتماد عليه من قبل أي طرف يرغب في الحصول على حقوق ضدنا بخلاف مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية لأي غرض أو في أي سياق. أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية يحصل على إمكانية الوصول إلى تقريرنا أو نسخة منه ويختار الاعتماد على تقريرنا (أو أي جزء منه) سيفعل ذلك على مسؤوليته الخاصة. إلى أقصى حد يسمح به القانون، نحن نقبل أو لا نتحمل أي مسؤولية وننكر أي مسؤولية تجاه أي طرف آخر غير مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية عن عملنا أو تقرير التأكيد المستقل المعقول هذا أو الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

يتم إصدار تقريرنا إلى مساهمي الشركة وهيئة قطر للأسواق المالية على أساس أنه لن يتم نسخه أو الرجوع إليه أو الكشف عنه كلياً (باستثناء الأغراض الداخلية الخاصة بالشركة) أو جزئياً، دون موافقتنا الخطية المسبقة.


يعقوب حبيقه
كي بي إم جي
رقم سجل مدققي الحسابات القطريين ٢٨٩
مرخصة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية: خارجي
رقم رخصة مدققي الحسابات ١٢٠١٥٣

20 مارس ٢٠٢٥
الدوحة
دولة قطر

مرفق ١: تقييم مجلس الإدارة حول الامتثال لنظام الشركة الأساسي وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك مواد النظام.